



بالواضح  
حبيبة حكيم العلوي

## الهدم والفساد

حذرت أرناشا غونزاليس لايلا وزيرة الشؤون الخارجية والإتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية من الزيادة المقلقة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين الذين يصلون إلى السواحل الإسبانية، وشددت غونزاليس لايلا خلال ندوة صحفية على أن عدد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين من الجزائر إلى إسبانيا تضاعف خمس مرات منذ بداية العام.

حقيقة مرة، لأن الشعب الجزائري في حالة هروب من الواقع المرير الذي يعيش فيه، لأن القدرة الشرائية في تراجع مستمر جراء سوء التدبير الذي تعرفه هذه الدولة، ففي الوقت الذي يجب فيه هيكلة الاقتصاد وأشياء أخرى، تتهدر فيه ما تبقى من عائدات المحروقات في قضايا لاتهم الشعب الجزائري المغلوب على أمره.

ومن أجل توضيح أكثر، فمع سبق الإصرار والترصد وبغواء غير مسبوق تواصل وكالة الأنباء الجزائرية أكاذيبها واقتراعاتها ضد مجموعة من الدول في ملف قضية وحدتنا القرابية، وفي هذا الصدد جدد وزير الشؤون الخارجية الإيرلندي، سيمون كوفيني، التأكيد على موقف بلاده المتعلق بقضية الصحراء المغربية، داعيا إلى التوصل لتسوية سياسية لهذه القضية في إطار مسلسل الأمم المتحدة.

وفي معرض رده على سؤال لنائب من بلاده حول العلاقات مع المغرب، الذي أثارت إنجازاته البارزة في السنوات الأخيرة حفيظة أعداء الوحدة القرابية للمملكة، خاصة بعد الإعلان عن قرب افتتاح سفارة لإيرلندا بالرباط، أكد كوفيني أن بلاده تدعم المسلسل الذي تقوده الأمم المتحدة، وجهود الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية نهائية للقضية الصحراوية المغربية.

ولمن لا يعرف ذلك، فقد نسبت وكالة الأنباء الجزائرية، متلاعبا في ذلك بالمزدوجات والاختلاق وإخراج التصريحات من سياقها، للوزير الإيرلندي دعم بلاده المزعوم لـ «استفتاء تقرير المصير»، وهو خيار أقرته الأمم المتحدة منذ فترة طويلة، ولم يشر إليه بتاتا كوفيني، بل على العكس من ذلك، شدد رئيس الدبلوماسية الإيرلندية، في معرض جوابه، على موقف الحياد الإيجابي الذي تنتهه بلاده بخصوص قضية الصحراء المغربية وتسليمها بالقرار الذي ستتخذه الأمم المتحدة في هذا الشأن.

الغريب في الأمر أن هذه الجزائر ووكالة أنبائها لا تكل ولا تمل من الاختلاق وهي تعلم علم اليقين أنها أئمة في جميع مساعيها الخسيسة، لأن قضية الصحراء هو ملف مختلق ليس إلا، والعالم أجمع أدرك هذه الحقيقة البغيضة، والأكثر من ذلك، فالدولة الجزائرية تناور بورقة محروقة لإبعاد الرأي العام الجزائري على الواقع المرير الذي يتردى فيه الاقتصاد الجزائري.

ومن جهة أخرى، فقد جرت هذه القصاصة المملقة من بدايتها إلى نهايتها على الوكالة الجزائرية، تفنيدا لأنعا من المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التي أكدت أن المعلومات التي تتضمنها تلك القصاصة «ملفقة بالكامل من بدايتها إلى نهايتها»، وأنه لا وجود لأي هيئة تابعة للأمم المتحدة تحمل اسم «مكتب المنازعات القضائية الأممي في جنيف».. لأن الوكالة حاولت خلط الخابل بالتأثيل من خلال إسقاطات وأهية حول إيرلندا وحول حقوق الإنسان بالقيمتين الجنوبية كذلك.

نقول لجاتنا الصيف ضيعت اللبن واليوم الفتنة أضحت وبالا، لأن الجزائريون يفضلون الهروب وبلدهم كان من أغنى بلدان العالم.. وبالرغم من ذلك تواصلون الهدم والفساد.

## وكالة سبوتنيك الروسية تؤكد في مقال تحليلي:

# ترحيب واسع للمجتمع الدولي بمخرجات الحوار الليبي - الليبي بمبادرة من المغرب



المباشر. وهو بذلك يمنح الأطراف الليبية الفرصة لإيجاد الحلول والسبل لإنهاء الأزمة، وبالتالي إنهاء الحرب الأهلية".  
ونكرت الوكالة الروسية بأن جلسات الحوار الليبي في مدينة بورنيقة تشكل أول لقاء بين الأطراف الليبية المتحاربة منذ إعلانها وقف إطلاق النار في 21 غشت المنصرم، مضيفة أن وفدي المجلس الأعلى للدولة الليبية وبرلمان طبرق جلسا مع بعضهما حول طاولة المفاوضات في المغرب وجها لوجه.

من المستغرب أن تغيب الجزائر عن لائحة المنوهين بالجهود المغربية. ونقلت الوكالة عن مدير الأبحاث في معهد الاستشراف والأمن في أوروبا قادر عبد الرحيم، قوله إن القضية الليبية تضطلع بدور مهم بالنسبة للجزائر التي تشهد حاليا ضمورا دبلوماسيا وسياسيا. وأبرز أن النهج الدبلوماسي المغربي جدير بالثناء، مؤكدا أنه "ومثل مبادرة الصخيرات في سنة 2015، فإن النهج المبدي تم إطلاقه في بورنيقة يسمح بتعزيز الحوار

وأضافت وكالة "سبوتنيك" أن جامعة الدول العربية انضمت إلى هذه اللائحة الطويلة، حيث أشادت بالجهود التي يبذلها المغرب لتحقيق تقدم في الحوار السياسي بين الأطراف الليبية. وأشارت إلى أن العديد من الدول، بما فيها فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا ومصر والأردن وتركيا، توتهت بجهود وانخراط الدبلوماسية المغربية في ملف الأزمة الليبية. ولأحظت وكالة الأنباء الروسية أنه ليس

أكدت وكالة "سبوتنيك" الروسية للأنباء أن استئناف الحوار الليبي-الليبي، بمبادرة من المغرب، لتقريب مواقف الليبيين والتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في هذا البلد، حظي بترحيب واسع من المجتمع الدولي. وكتبت وكالة "سبوتنيك"، في مقال مطول حول دور وجهود المغرب في الحوار الليبي-الليبي المنعقد بمدينة بورنيقة، أن منظمة الأمم المتحدة أشادت بـ "الدور البناء" للمملكة التي "ساهمت منذ اندلاع الأزمة الليبية في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في ليبيا". وفي السياق ذاته، أضاف المقال أن الاتحاد الأوروبي عبر عن "امتنانه للمغرب لدوره النشط لدى الطرفين"، لإيجاد حل للنزاع الليبي.

وعلى المستوى الإفريقي، أبرز تجمع دول الساحل والصحراء "الدعم المحمود والتشجيع على الحوار البناء" لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

كما سلط تجمع بلدان الساحل والصحراء الضوء على "الانخراط الشخصي والمؤسسي" لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، السيد ناصر بوربيطة، "في البحث عن حل متفاوض بشأنه للأزمة الليبية التي تؤثر بشدة على باقي الدول الأعضاء في التجمع". من جهته، أكد الاتحاد الإفريقي على "جهود المغرب من خلال جمع ممثلين عن البرلمان والمجلس الأعلى للدولة الليبية من أجل إحياء مسلسل الحل السياسي للأزمة الليبية".

## الدورة الـ 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة ليست كسابقاتها في زمن كورونا

ولكن، وحتى وإن لم تستطع الأمم المتحدة من الناحية التقنية منع سفر أي رئيس دولة أو وفد، فإن السلطات المحلية في نيويورك أوصت بفرض حجر صحي إلزامي لمدة أسبوعين بالنسبة لأي مسافر قادم من البلدان التي تطرح مخاطر أكبر على المستوى الوبائي. وستتميز الدورة الحالية للجمعية العامة، التي تنطلق رسميا في 15 شتنبر تحت شعار "تعددية الأطراف والمستقبل الذي نصبو إليه"، بالعديد من الاجتماعات والندوات الرفيعة المستوى التي تتناول قضايا ذات أهمية كبرى، لاسيما تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030. ومن المرتقب أن يشهد مقر الأمم المتحدة تنظيم حدث آخر في 21 شتنبر الجاري للاحتفال بالذكرى السنوية الـ 75 لإنشاء الأمم المتحدة (والذي سيتم أيضا بشكل افتراضي

لحظات الجمعية العامة التي تتميز بخطب قادة العالم ورؤساء الوفود، هذه السنة من خلال رسائل فيديو مسجلة سيتم بثها في القاعة التاريخية لهذه الجمعية، بحضور سفراء الدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة. ونكرت الأمم المتحدة أن الخطب المسجلة مسبقا يتعين أن يقدمها ممثل من كل دولة مقيم في نيويورك، والذي سيمكنه اللوج لقاة الجمعية العامة. ووحده الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الطامح لولاية ثانية خلال رئاسيات نونبر المقبل، كان ألمح إلى إمكانية توجيهه إلى نيويورك لإلقاء خطابه شخصيا أمام الجمعية العامة. وقد فسر العديد من المراقبين هذه الخطوة على أنها تندرج في إطار إستراتيجية حملته الانتخابية لتسليط الضوء على إنجازات السياسة الخارجية لإدارته.

تبدأ الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الأسبوع دورتها لهذه السنة، والتي تصادف الذكرى الـ 75 لإنشاء المنظمة العالمية، وهو موعد كان سيتم، لو أنه انعقد في ظروف عادية، الاحتفال به على نطاق واسع بحضور العشرات من رؤساء الدول والحكومات الذين يتوجهون كل سنة إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك. غير أن ظروف انعقاد هذا الموعد الدولي السنوي مختلفة هذا العام. فبفعل تدابير التباعد الجسدي التي تفرضها جائحة كورونا، ستتم أغلب الاجتماعات والندوات التي ستعقد في إطار الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة افتراضيا أو بشكل افتراضي وحضوري في الآن ذاته لكن بعدد محدود من المشاركين. وبدورها، ستعقد جلسات المناقشة العامة (اعتبارا من 21 شتنبر)، وهي من أبرز

التي ستعقد في إطار الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة افتراضيا أو بشكل افتراضي وحضوري في الآن ذاته لكن بعدد محدود من المشاركين. وبدورها، ستعقد جلسات المناقشة العامة (اعتبارا من 21 شتنبر)، وهي من أبرز